

Distr.: General
6 December 2010
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠١٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المنظمة الفرنسية لتنسيق جماعات الضغط النسائية الأوروبية، ومنظمة النساء المتضامات، ومنظمة وجهات نظر نسائية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1



بيان*

١ - تؤكد المنظمة الفرنسية لتنسيق جماعات الضغط النسائية الأوروبية، ومنظمة النساء المتضامات، ومنظمة وجهات نظر نسائية من جديد أن المساواة بين المرأة والرجل مبدأ يرقى إلى مصاف القانون الأساسي. وهو يهم كل امرأة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فالفجوة أوسع مما يمكن بين الوعود والواقع في مجال حقوق المرأة. لقد حان الوقت كي تنفذ الحكومات التوصيات الدولية التي تلتزم بها دولهم.

ولا يمكن أن تؤدي الفروق إلى إنتهاك حقوق الإنسان للمرأة بأي شكل من الأشكال. ويجب إزالة الممارسات والقوالب النمطية والقيود التقليدية أو الدينية التي تحد من الاعتراف بقدرة المرأة الكاملة وحقوقها وتحقيق المساواة الفعلية في حقوق وواجبات وكرامة المرأة والرجل.

وتدعو جميع الدول الموقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكول باليرمو، ومنهاج عمل بيجين، إلى حظر جميع أشكال الإهانة أو التمييز أو العنف ضد المرأة، التي تفرض عليها أو "تختارها" باسم الدين أو العادات في جملة أمور أخرى. وتشير الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن الصعوبات التي تواجهها المرأة تنتقل من جيل إلى الأجيال المقبلة، وإلى ضرورة القضاء عليها.

١ - ضمان التعليم بما في ذلك العلم والتكنولوجيا لجميع الفتيات

تشير المنظمة الفرنسية لتنسيق جماعات الضغط النسائية الأوروبية ومنظمة النساء المتضامات ومنظمة وجهات نظر نسائية إلى أنه تم إنشاء التعليم العام والإلزامي والعلمي والمجاني للفتيات والفتيان في الجمهورية الفرنسية منذ إصدار القوانين العلمانية في عام ١٨٨٢. وبفضل العلمانية التي تشكل أداة رائعة للتمكين، تحصل جميع الفتيات اللاتي يعشن في فرنسا، بما في ذلك فتيات الأسر المهاجرة أو التي ليست في حوزتها وثائق هجرة رسمية، على التعليم الإلزامي، في المرحلتين الابتدائية والثانوية، حتى بلوغ سن السادسة عشرة.

ويجب أن تكفل الحكومات في جميع البلدان احترام التعليم الإلزامي وإتخاذ الترتيبات لالتحاق الأطفال بالمدارس. وفي عالم اليوم، تشكل النساء ثلثي عدد الأميين البالغين. وهناك ما لا يقل عن ٧٢ مليون طفل غير ملتحقين بمدارس، ٦٠ في المائة منهم من الفتيات.

* صدرت بدون تحرير رسمي.

ومن شأن عدم السماح للفتيات بالالتحاق بمدارس أن يحرمهن من تطوير قدراتهن ومواهبهن. كما يحرم أطفالهن من هذه الفرص والخروج من دائرة الفقر.

ومن الأرجح ألا يلتحق أطفال الأمهات الأميات، من الفتيات والفتيان، بمدارس ومن أجل الهروب من حلقة الفقر المفرغة هذه، يلزم اقتلاع هذه التفاوتات من جذورها وتشجيع تعليم الفتيات. ومن الأرجح أن تتلافى النساء المتعلمات الزواج والحمل المبكرين، وأن يسمحن لأطفالهن بالالتحاق بالمدارس ويقدمن لهن رعاية أفضل. وفي البلدان النامية، يختلف الفرق في عدد أطفال الأسرة المعيشية حسب مستوى التعليم.

أسباب عدم التحاق الفتيات بالمدارس معروفة وهي:

- العادات والتقاليد: من الزواج المبكر والإكراه إلى التوزيع غير المتكافئ للعمل داخل الأسر، والذي يتفاقم بسبب وفاة الوالدين نتيجة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- بُعد المسافة بين المدرسة والمزل، والبيئة غير الآمنة في المدارس وفي الطريق منها وإليها (العنف بين الطلاب، ولكن أيضا بين المعلمين والطلاب، والافتقار إلى الصرف الصحي، وما إلى غير ذلك)؛
- الرسوم المدرسية وغيرها من المصاريف التي يستلزمها الالتحاق بالمدارس: اللوازم المدرسية والزني المدرسي والوجبات؛
- والأطر القانونية غير المواتية للفتيات، حيث يحظر القانون على الشابات مواصلة تعليمهن خلال فترة حملهن بل ويحظر عليهن العودة إلى المدرسة بعد ولادة أطفالهن. وينبغي أن تبادر الحكومات إلى إتاحة التعليم الابتدائي لجميع الفتيات، بمن فيهن الفتيات في المناطق الريفية، بصرف النظر عن دخل الأسرة أو الأصل العرقي. يجب إتخاذ تدابير لتيسير الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى التعليم الثانوي والتدريب المهني والتعليم غير النظامي والدخول إلى الحياة العملية.
- ويتسم تعليم الفتيات بالأهمية الحاسمة لهن ولأسرهن ولجتمعهن. وهناك العديد من برامج العمل التي تستهدف إزالة مختلف حواجز النظام الأبوي التقليدي والحواجز المالية والجغرافية والأمنية.

ومع ذلك لا يمكن أن تفي هذه البرامج باحتياجات عدد كبير من الفتيات لعدم قيدهن في السجل المدني. ويشكل عدم القيد في السجل المدني آلية من آليات الاستبعاد الاجتماعي وكما يعترف بوجود شخص، لا غنى عن قيده في السجل المدني.

وقد نظمت المنظمة الفرنسية لتنسيق جماعات الضغط النسائية الأوروبية ومنظمة النساء المتضامات ومنظمة وجهات نظر نسائية حلقة عمل أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة. وركزت على استبعاد الفتاة من الحق في التعليم من خلال عدم قيدها في السجل المدني.

٢ - تبديد تقاليد النظام الأبوي

كي تحصل الفتيات على استقلالهن الذاتي وتحررن، من الجوهرى أن يحصل الفتيات والفتيان على تعليم لا يخضع للنظام الأبوي. ويتيح للفتيات إمكانية الوصول إلى جميع مجالات الأنشطة المهنية ومكافحة العنف الجنسي.

ويجب أن يشمل تعليم الأطفال، من الأولاد والبنات، كلا من نقل المعارف الإنسانية والثقافية والعلمية، وتعلم كيفية التفكير والتخيل والخلق وتقبل الآخرين على اختلافهم.

والمدرسة هي المكان الذي يعي فيه الطفل إنسانيته، سواء عن طريق اكتساب المعارف أو التعرف على الآخرين. وبناء على ذلك، ينبغي ألا تتبع المدرسة أي أيديولوجية سياسية أو دينية وأن تعلم الفتيات والفتيان كيفية العيش معا في احترام متبادل.

وهذا هو سبب معارضة القانون الفرنسي للرموز الدينية في المدرسة في عام ٢٠٠٤، بما يحمي الفتيات والفتيان.

وإذا اعتبرت الفتيات كمصدر للاضطرابات ويتعين عليهن تغطية شعورهن في الأماكن العامة من أجل حماية الفتيان، الذين يعتبرون غير قادرين على السيطرة على نزواتهم، يخلق هذا أوضاعا تتعارض تماما مع مبدأ المساواة بين المرأة والرجل.

كيف سينظر الأطفال، من الفتيات والفتيان، إلى الأماكن العامة إذا تعين على أمهاتهم وأخواتهم ارتداء حجاب يخبئ داخله عندما يغادرون المنزل؟ ما هي الصورة التي ستكون لديهم عن المرأة؟

ينبغي للحكومات أن تضع برامج لتعزيز المساواة بين الفتيان والفتيات طوال فترة الدراسة في جميع المراحل التعليمية، مع جميع أصحاب المصلحة (الآباء والمعلمين ومستشاري التعليم) من أجل تغيير الصور النمطية التي تؤثر على الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة التي لا تزال تؤثر على خيارات السياسات والعلاقات بين الفتيات والفتيان.

ومن أجل تجنب الحمل غير المرغوب فيه وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ينبغي للتعليم من أجل تحقيق المساواة أن يشمل التربية الجنسية وإنما أيضا مع تعليم الاحترام والمساواة في الحقوق والواجبات وكرامة المرأة والرجل.

ويجب تدريب المعلمين أو المعلمات على تبديد المقولات التي تعين أدوارا نمطية للفتيات والفتيان. ومن الجوهرية تدريس تاريخ المرأة (السياسي والاقتصادي والأدي والعلمي والفني) وتنظيم حملات توعية لمناهضة القوالب النمطية في الكتب المدرسية.

٣ - المساواة في الحياة المهنية

ينبغي للحكومات إدخال ودعم سياسات للتدريب على المساواة في الحياة المهنية، وتكافؤ فرص الحصول على التعليم المستمر، وإتخاذ تدابير للتقاسم المنصف للعمل غير مدفوع الأجر بين المرأة والرجل. ومن شأن تولي إحصائي الخدمات الاجتماعية رعاية الأطفال والأشخاص المعالين أن يخلق فرص عمل جيدة ويحد من البطالة.

وينبغي للحكومات تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تشجع المساواة بين الجنسين، بما في ذلك المساواة في الأجر والمساواة في المعاشات التقاعدية ومكافحة الفقر في أوساط النساء وخاصة في أوساط النساء المسنات والأسر التي تتكون من والد واحد.

وينبغي للحكومات إتخاذ تدابير ملزمة لتحقيق التوازن بين الجنسين في هيئات صنع القرار في القطاع الاقتصادي والمالي، وفي مجالس إدارات الشركات والمجالس المنتخبة.

وينبغي ألا يهدد سياق الأزمة الاقتصادية والمالية بالحد من حقوق المرأة، وإنما ينبغي أن يتيح فرصة سانحة. وسيتسنى حل الأزمة عن طريق تمكين المرأة في جميع المجالات، بما فيها المجالات الاقتصادية، مما يحقق إمكانية حصول كل امرأة على الاستقلال المالي.

ومن أجل مكافحة الفقر بين النساء، ينبغي لجميع الدول أن تسن وتنفذ قوانين بشأن المساواة في حقوق الإرث بين الرجل والمرأة.

ويجب على الحكومات إنفاذ المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة عن طريق تقديم حوافز أو فرض عقوبات. ويشكل الفرق في الأجور بين المرأة والرجل دليلا على شك أرباب العمل في إعطاء مسؤوليات متماثلة للمرأة والرجل. ويشكل هذا عنفا اقتصاديا ضد المرأة يؤيد فكرة أن قيمتها لا تساوي قيمة الرجل وليست لديها القدرة على تحمل هذه المسؤوليات. ويؤدي هذا إلى نظام مزدوج يشجع التوجهات المهنية التقليدية التي تقتصر فيها على عدد قليل من المجموعات الوظيفية، التي لا تحظى بتقدير مماثل وتحصل فيها على أجور أقل.

وبوسع التكافؤ بين المرأة والرجل في جميع مناصب صنع القرار وحده التحرر من التقيد بوظائف دنيا معينة أو تخطيط السقف الزجاجي الذي يحول دون الحصول على مراتب عليا بل وتخطيط حواجز النظام السياسي والمالي.

وستواصل المنظمة الفرنسية لتنسيق جماعات الضغط النسائية الأوروبية ومنظمة النساء المتضامات ومنظمة وجهات نظر نسائية العمل دون كلل في كل مجال من مجالات حقوق المرأة كي يتحول التحرر والتمكين، والمساواة في الحقوق والواجبات والكرامة بين المرأة والرجل من مجرد فكرة مثالية إلى واقع عملي.